



حصار غزة في أرقام استمرار سياسة الحرمان والانتكار

يدخل الحصار الإسرائيلي الخائق على غزة عامه التاسع، مع تأثير مدمر ومنتزاد على حياة 1.8 مليون فلسطيني. أدى الحصار المفروض على غزة إلى خلق وضع انساني هش تقاوم مع إغلاق معبر رفح الذي تسيطر عليه مصر، والذي يعتبر البوابة الرئيسية إلى العالم الخارجي.

الارقام والاحصائيات الواردة أدناه، إلى جانب بعض القصص من سكان غزة، تسلط الضوء على بعض الآثار المروعة للحصار:

القيود المفروضة على حركة الناس:

- 535 مريضاً فلسطينياً، من بينهم 86 طفلاً حرموا من الحصول على تصاريح للسفر عن طريق معبر إيرز لتلقي العلاج خارج قطاع غزة في عام 2014، بالإضافة إلى 160 آخرين، بينهم 16 طفلاً، حرموا من التصاريح خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2015.¹
- حوالي 550 طالباً حرموا من تلقي تصاريح للسفر عن طريق معبر إيرز لمتابعة دراستهم في جامعات خارج فلسطين منذ 2014.²
- تم فتح معبر رفح بين غزة والضفة 122 يوماً في عام 2014، وخمسة أيام خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2015.³
- حوالي 30000 فلسطينياً، من بينهم مرضى وطلاب ينتظرون العبور إلى مصر. من بين هؤلاء، تم تسجيل 17000 حالة في وزارة الداخلية الفلسطينية في غزة ضمن قائمة الأولوية.⁴

عوائق امام دخول المواد:

- تفرض اسرئيل قيود صارمة على استيراد الحصة، والاسمنت، وقضبان الحديد إلى غزة والتي تعتبر مواد اساسية للبناء.
- حوالي 800.000 حمولة شاحنة من مواد البناء يحتاجها قطاع غزة لبناء المنازل والمدارس والمرافق الصحية وغيرها من البنية التحتية التي دمرت أو تضررت خلال الحرب الاخيرة على غزة⁵، بينما المعدل الحالي لدخول هذه المواد هو 0.2% فقط. بناءً على هذا المعدل، قد يستغرق إعادة إعمار غزة أكثر من قرن⁶.
- 17.600 أسرة ما زالت مشردة نتيجة تدمير منازلهم في الحرب الاسرائيلية على غزة في عام 2014⁷، من بينهم 1031 أسرة يقطنون في مراكز إيواء تابعة لوكالة الغوث، و 481 أسرة في كرافنات، بينما ينتظرون إعادة إعمار منازلهم⁸.

إنهيار اقتصادي:

- قطاع التصدير في غزة قد اختفى فعلياً، اما قطاع الصناعات فقد تقلص بنسبة تصل إلى 60%⁹.
- تقدر خسائر الناتج المحلي الإجمالي لغزة منذ فرض الحصار في عام 2007 بأكثر من 50%¹⁰.

¹ تم الحصول على المعلومة من منظمة الصحة العالمية في غزة، بتاريخ 24 مايو 2015.

² تم الحصول على المعلومة من مكتب وزارة الشؤون المدنية في غزة، بتاريخ 2 يونيو 2015.

³ مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية، تقرير حول حماية المدنيين، 24 فبراير - 2 مارس 2015

⁴ نفس المرجع السابق

⁵ Shelter cluster، متابعة دخول مواد البناء على غزة، ابريل 2015. واكسفام، بناء غزة قد يستغرق قرن، فبراير 2015.

⁶ Shelter Cluster، ورقة حقائق، ابريل 2015.

⁷ نفس المرجع السابق

⁸ نفس المرجع السابق

⁹ البنك الدولي، تقرير مراقبة الوضع الاقتصادي المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة، مايو 2015.

¹⁰ نفس المرجع السابق



- معدل البطالة في غزة يقدر بنسبة 44 % وهو الأعلى على مستوى العالم¹¹.

التأثير على الزراعة وسبل العيش:

- تمنع قوات الاحتلال الاسرائيلي المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم في المناطق الحدودية المقيدة¹² (Access Restricted Areas) لا سيما ضمن نطاق 300 متر من السياج مع إسرائيل، وتطبق هذا المنع باستخدام قوه مميته.
 - تمثل المناطق الحدودية المقيدة 17 % من اجمالي مساحة قطاع غزة، و35 % من اجمالي الاراض الزراعية، وتعتبر غير آمنة للزراعة. أكثر هذه المناطق تقييداً هي الأقرب إلى السياج¹³.
 - قتلت قوات الاحتلال خلال عام 2014 5 فلسطينيين مدنيين، وجرحت 131 آخرين في المناطق الحدودية. أما في عام 2015 فقد بلغ عدد من أصيبوا في المنطقة خلال الاربعة شهور الاولى من 2015، 17 فلسطينياً¹⁴.
 - يسمح للصيادين الفلسطينيين الصيد ضمن نطاق 6 أميال بحرية فقط من أصل 20 ميل بحري خُصص لهم بموجب اتفاقية أوصلو لعام 1993، الأمر الذي منع الصيادين من الوصول إلى أغنى مناطق الصيد، وبالتالي أدى إلى انخفاض الصيد والايادات بشكل كبير.
 - أعتقلت قوات الاحتلال البحرية 58 صياداً في المنطقة المسموح بها في عام 2014، كما اعتقلت 13 آخرين خلال الاربع الأشهر الاولى من 2015¹⁵.
 - صادرت قوات الاحتلال البحرية 27 قارب صيد للفلسطينيين وأتلفت 7 آخرين ضمن نطاق ال 6 ميل بحري، خلال عام 2014. أما خلال الاربعة أشهر الأولى فقد صادرت قوات الاحتلال 4 مراكب، وأتلفت 6 آخرين¹⁶.
 - ما يقرب من 1400 طن متري من الصيد يفقد سنويا بسبب القيود المفروضة على منطقة الصيد في غزة، الأمر الذي يكلف الاقتصاد 26 مليون سنويا¹⁷.
 - يبلغ عدد الصيادين في قطاع غزة 3500¹⁸، إلا أنه فعليا 1200 صياداً فقط هم من يمكنهم الصيد¹⁹.
 - 95 % من الصيادين في غزة يستقبلون معونات دولية²⁰.
 - 57 % في سكان غزة يعانون من انعدام غذائي²¹، بينما ما يقرب 80 % من السكان يعتمدون على المساعدات الانسانية²².
- انهيار البنية التحتية للمياه والصرف الصحي:**
- 90 مليون لتر من مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئياً يتم ضخها يومياً إلى البحر الأبيض المتوسط من غزة بسبب نقص الكهرباء و مواد البناء، بما في ذلك قطع الغيار لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي.
 - 97 % من المياه التي توزع عبر شبكات البلدية غير صالحة للاستهلاك الآدمي²³.

¹¹ نفس المرجع السابق

¹² المناطق الحدودية المقيدة تمتد على طول الحدود الشرقية والشمالية المحاذية للشرط الحدودي مع إسرائيل والذي يسمى بالخط الاخضر.

¹³ تم جمع المعلومة من مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية، 6 يونيو 2015.

¹⁴ تم جمع المعلومة من ال Protection Cluster، بتاريخ 28 مايو 2015.

¹⁵ تم جمع المعلومة من ال Protection Cluster، بتاريخ 28 مايو 2015.

¹⁶ Protection Cluster، تحديث حول الوضع في المناطق الحدودية المقيدة، ابريل 2015.

¹⁷ AIDA، رسم مسار جديد: التغلب على رسم مسار جديد: التغلب على الجمود في غزة، 13 ابريل 2015.

¹⁸ نفس المرجع السابق

¹⁹ تم جمع المعلومة من اتحاد لجان العمل الزراعي بتاريخ 10 يونيو 2015.

²⁰ AIDA، رسم مسار جديد: التغلب على رسم مسار جديد: التغلب على الجمود في غزة، 13 ابريل 2015.

²¹ الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني وآخرين، بيان صحفي: انعدام الامن الغذائي في فلسطين ما زال مرتفعاً، 2014.

²² البنك الدولي، تقرير مراقبة الوضع الاقتصادي المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة، مايو 2015.

²³ تم جمع المعلومة من سلطة المياه في غزة، بتاريخ 24 مايو 2015.



قصص من الميدان



محمد الملاحي، 45 عام، أب لعشرة أفراد وعاطل عن العمل. كان محمد يعمل في مهنة القسارة ولكنه توقف بعد منع قوات الاحتلال دخول مواد البناء إلى غزة. يعتمد محمد الآن على المساعدات الانسانية بشكل كامل لتغطية احتياجات أسرته الأساسية. إبنة أحمد التي تبلغ 21 عاما لم تتمكن من اكمال دراستها الثانوية لعدم قدرة أبيها من دفع رسوم المدرسة. يقول أحمد "لا يوجد شئ أستطيع تقديمه لأولادي.. أشعر بالعجز ولا أرى أي مستقبل لهم في ظل هذه الظروف...كل ما أريده هو عمل لائق يمكنني من توفير حياة كريمة لعائلتي".

أمل رجب، 45 عام، أم لتسعة أطفال، فقدت بيتها الجديد المكون من طابقين خلال الحرب الاخيرة على غزة. تعيش أمل مع اسراتها في خيمة بجانب بيتها المدمر. مضى عام على الحرب ولم تلمس أمل أي تحسن على حالها وحال اسرتها، والوضع من سيئ إلى أسوأ.

تقول أمل "لا اشعر بخصوصة في الخيمة، ومجبرة دائما على تغطية راسي طول اليوم على الرغم من الحر الشديد داخل الخيمة.. نذهب إلى أفرائنا في الجوار في حال أردنا قضاء حاجاتنا. أنا مدمرة بشكل كبير ولا أعرف لا متى سأتحمل هذا



الوضع. اشعر أنني سأنهار في القريب العاجل"



الحاج أحمد أبو معمر، 75 عام، يمتلك 20 دونماً زراعياً في منطقة الشوكة في جنوب قطاعه غزة، وذلك على بعد 500 متر من السياج على الحدود الاسرائيلية. الأراضي مزروعة بالخوخ والشمش ولكن الحاج أحمد لا يستطيع الوصول اليها معظم الوقت. يقول أحمد "لا نستطيع زراعة الخضروات التي تعد مريحة أكثر، وذلك لأنها تحتاج إلى عناية يومية ليش بمقدورنا القيام بها في ظل هذه القيود". تعرضت أراضي الحاج أحمد للتجريف ثلاث مرات من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي. يقول أحمد " نحن نزرع والاحتلال يجرف".



مصعد بكر، 39 عام، اصيب بطلق ناري من قبل قوات اسرائيلية بحرية وصوردر مركبه بينما كان يصيد ضمن ال 6 ميل بحري المسوح بهم للفلسطينيين في غزة. فقد مصعد مصدر رزقه الوحيد وأصبح متقلاً بالديون. أصبح مصعد يرافق بعض الصيادين للصيد كلما ساحت الفرصة، ولكن القوات البحرية الإسرائيلية تعرقل صيدهم باستمرار وتمنعهم من الصيد في الحدود المتفق عليها. قال مصعد أن معظم الأرباح تأتي من صيد السردين، إلا أننا فقدوا موسم السردين هذا العام بسبب القيود الإسرائيلية. يقول مصعد "لا أستطيع تسديد ديوني لأنني لا أستطيع حتى تلبية احتياجات عائلتي".



توصيات

يجب على إسرائيل كونها قوة احتلال أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وأن ترفع حصارها عن قطاع غزة، والذي يشكل عقاباً جماعياً على 1.8 مليون فلسطيني، في انتهاك واضح للقانون الدولي. إسرائيل تتحمل المسؤولية القانونية عن عواقب أفعالها اتجاه سكان قطاع غزة، وعليه يطالب مركز العمل التنموي "معا" بما يلي:

- المجتمع الدولي، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ببذل ضغوطات سياسية جادة على إسرائيل لانتهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، ورفع الحصار والسماح غير المقيد لحركة البضائع و مواد البناء إلى غزة. كما يطالب بمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها لحقوق الإنسان الفلسطيني، وفي حال فشل المجتمع الدولي في أداء هذا الواجب، فإن هذا يصبح دليلاً واضحاً على تواطؤه مع إسرائيل اتجاه معاناة الفلسطينيين في قطاع غزة.
- الاتحاد الأوروبي بتعليق اتفاقية الشراكة بينه وبين إسرائيل ما لم تتخذ إسرائيل خطوات جوهرية وفورية لفتح معابر قطاع غزة بشكل دائم ودون قيد أو شرط. لقد الزم الاتحاد الأوروبي نفسه باحترام حقوق الإنسان، وإذا فشل في اتخاذ إجراءات في ضوء العقاب الجماعي الإسرائيلي المستمر بحق الفلسطينيين في غزة، فإن ذلك من شأنه أنه يقوض بشكل كبير من التزامه بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.